

كواليس غرفة العمليات.. كيف تلاعب نتنياهو بقرارات ترامب؟

جانب جاريديكوشر صهر ترامب. وفي المقابل، وصف جون راتكليف، مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، أطروحات ومزاعم نتنياهو به «المضحكة»، بينما اعتبرها ماكرووروي، وزير الخارجية والمستشار المؤقت للأمن القومي لإدارة ترامب، مجرد «ترهات وهراء».

بناءً على ذلك، كان لدى ترامب أسباب وفيرة وكافية لتجنب الهجوم على إيران. ونقل تاكر كارلسون، المذيع السابق والمطروم من قناة «فاكس نيوز»، والذي ظلّ ضيفاً دائماً على البيت الأبيض رغم انتقاده للحرب، في «بودكاست» تابع لصحيفة «نيويورك تايمز» قوله: إنه عشية العمليات المسماة «العصبة الملحمي»: «لم يكن ترامب يبدو متحمساً على الإطلاق، ولم يبذل أي جهد ليقول إن خطوتنا هذه ستجلب لأمريكا السلام أو الأمن أو مزيداً من الرفاهية. مثل هذا الكلام يمكن له وجود مقلداً أن تنتباهو يملك نفوذاً وغطاءً غريباً على ترامب». وفي إحدى لقاءاته مع كارلسون، قال له ترامب: «كل شيء سيكون على ما يرام»، وعندما سأله كارلسون: «وكيف تعرف ذلك؟»، أجاب ترامب: «لأن الأمور تسير هكذا دائماً».

يتحرك ترامب في قراره بدافع الارتجال ودون أدنى تخطيط، وهو أسلوب وسم قراره الشخصية والرئاسية على حد سواء. ويؤكد كارلسون أنه حذر ترامب من أن الحرب مع إيران كغفلة بتدمير رئاسته بالكامل، وأن مسؤوليتها ستقع على عاتقه وحده. ورغم أن ترامب صرح عشية الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ بأن خصومه يتهمونه بالسيء وراء الحروب، وأعدّ بقوله: «أنا لا أبدأ الحروب، بل أنهيها»، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك.

وكما وثق «بيتر بيرغن» في كتابه «ترامب وجترالته»، فإن ترامب طالما طالب بوضع «خيارات عسكرية» لضرب إيران خلال ولايته الأولى، ووصل إلى حافة التنفيذ عدة مرات. وفي غضون أقل من ثمانية عشر شهراً من ولايته الثانية، لم يقتصر الأمر على قصف إيران، بل تعداه ليمطر اليمن، والصومال، ونيجيريا، وفنزويلا، بالقبائل، وناهيك عن تهديداته بغزو كوبا، وبنامانا، وغرينلاند، وحتى كندا. وإذا كان نتنياهو قد نجح في التلاعب بعقله وتدمير سمعته، فالإجابة الحقيقية هي أن نتنياهو لم يفعل سوى تقديم القود لإشعال النزعات الدفينة وعطش الحرب لدى ترامب. وبغض النظر عن أي ندم قد يشعر به ترامب الآن، فإن هذه الحرب ستبقى حربه هو، ومسؤوليتها تقع على عاتقه وحده.

بغض النظر عن أي ندم قد يشعر به ترامب الآن، فإن هذه الحرب ستبقى حربه هو، ومسؤوليتها تقع على عاتقه وحده

في غضون أقل من ثمانية عشر شهراً من ولايته الثانية، لم يقتصر الأمر على قصف إيران، بل تعداه ليمطر اليمن، والصومال، ونيجيريا، وفنزويلا، بالقبائل، وناهيك عن تهديداته بغزو كوبا، وبنامانا، وغرينلاند، وحتى كندا

٢٠٢٥: «إيران قادرة على صنع سلاح نووي (خلال أشهر أو حتى أسابيع قليلة). وكان نتنياهو قد نجح قبل نحو عام، وتحديداً في يونيو ٢٠٢٥، في إقناع ترامب لأول مرة بضرورة قصف إيران، حيث خاطبه قائلاً: «انظر يا دونالد، يجب مواجهة هذا الأمر، لأنهم يتحركون بسرعة. لا يمكنك السماح بنشوء إيران نووية خلال فترة رئاستك». فهل كان مجرد تقديرات للأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية؟ الواقع ينفي ذلك تماماً. فقد صرح ميتر داغان، رئيس الموساد آنذاك، في آخر يوم عمل له عام ٢٠١١ أمام لجنة في الكنيست، بأن «إيران لن تتمكن من حيازة القدرة النووية قبل عام ٢٠١٥». وبحسب تقييم استخباري مسرب يعود لعام ٢٠١٢، فإن «الموساد كان يعتقد أن إيران لا تقوم بالأنشطة الفعالة اللازمة لإنتاج سلاح نووي»، وهذا كله جرى في الوقت الذي كان فيه نتنياهو يمدد الدنيا ضجيجاً بأن إيران على بُعد أشهر من القنبلة!

ولم يكن ترامب مضطراً لتصدق تصريحات نتنياهو؛ إذ إن تقارير الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية نفسها كانت تتناقض كلياً مع ادعاءات رئيس وزراء الكيان الصهيوني. فقبل عمليات القصف التي جرت العام الماضي، أكدت تولسي غابارد، مديرة الاستخبارات الوطنية الأمريكية، وأحد أعضاء لجنة في مجلس الشيوخ: أن «تقييم مجتمع الاستخبارات لا يزال يشير إلى أن إيران لا تسعى لبناء سلاح نووي، وأن قائد الثورة الإسلامية، لم يقم بإعادة تفعيل برنامج الأسلحة النووية المتوقف منذ عام ٢٠٠٣». بيد أن ترامب في ذلك الوقت كان متحمساً، حيث قال: «لا يهمني ما تقول غابارد، أنا أظن أنهم قريبون جداً من صنع القنبلة». وحتى في مارس من هذا العام، عندما رفعت غابارد تقريراً يؤكد أن إيران لم تستأنف برنامج التخصيب العسكري عقب قصف العام الماضي، اكتفى ترامب بالقول: «إنها مخطئة». ولا يزال بقاء غابارد في منصبها حتى الآن لغزاً محيراً للكثيرين!

ووفقاً للروايات المسيرة من اجتماع غرفة العمليات الحاسم، كان هناك شبكة من الصقور المحيطة بترامب تدفع بقوة نحو ضرب إيران؛ وكان بيت هيغست، الذي يباهي بلقب «وزير الحرب»، الأكثر حماساً ونهماً للهجوم، ونُقل عنه قوله لاحقاً: «في نهاية المطاف سبتعين علينا تصفية الحساب مع الإيرانيين يوماً ما، فمن الأفضل أن نفعل ذلك الآن». وانضم إلى جوقة المشجعين على إشراك أمريكا في الهجوم الصهيوني كل من ستيف ويتكوف، والمبعوث الخاص لترامب وشريكه في رياضة الغولف، إلى

لادعاً ومحمجاً لأطروحات نتنياهو. وصرح لشبكة «سي بي إس»، قائلاً: إن «نتنياهو قال له في يوليو ٢٠٠٩ الكلمات والمزاعم نفسها بالضبط التي عاد وكرها على مسامح ترامب في غرفة العمليات في فبراير ٢٠٢٦».

وأوضح غيبس أنه خلال ذلك «الحديث الصريح والمكشوف حول إيران، حذر نتنياهو من خطورة الاستهانة بمدى قدرة النظام الإيراني على الصمود والتحمل». وأشار إلى أن نتنياهو كان يروج في عام ٢٠٠٩ للادعاء ذاته بأن «الحكومة الإيرانية متزلزلة وستنهار مع أول ضربة عسكرية ولن تجد فرصة للقيام بأي رد فعل»، مؤكداً أنه أجاب نتنياهو آنذاك بعبارة صريحة: «إنك مخطئ تماماً».

بواصل نتنياهو منذ عقود، وبشكل يثير السخرية، إطلاق تحذيرات مستمرة تدعي أن إيران باتت على بعد أسابيع أو أشهر قليلة من صناعة القنبلة النووية. وإذا ما استعرضنا شريط هذه الادعاءات تاريخياً، سنجد المشهد كالتالي:

١٩٩٢: «إننا نتصور أن إيران ستصل إلى الاكتفاء الذاتي في تطوير وبناء القنبلة النووية خلال ثلاث إلى خمس سنوات» (خطاب أمام الكنيست).

١٩٩٥: «إيران تفصلها ثلاث إلى خمس سنوات كحد أقصى عن السلاح النووي (في كتابه «محايرة الإرهاب»)، ليوجه جام غضبه نحو الشخص الذي جره إلى مستنقع هذه الحرب: رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو. وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد نشرت الشهر الماضي تفاصيل الاجتماع المصري الذي قبل فيه ترامب أطروحة نتنياهو ومبرراته لقصف إيران، حيث عُقد ذلك الاجتماع نحو مغالبيق غرفة العمليات بالبيت الأبيض بحضور كلا الرجلين وكبار مستشاريهم.

٢٠٠٢: «إيران تسعى «بتسارع» للحصول على القنبلة» (أمام إحدى لجان الكونغرس الأمريكي).
٢٠٠٩: «إيران تمكّن الآن القدرة على بناء قنبلة واحدة» ويمكنها «بناء عدة قنابل خلال عام أو عامين».

٢٠١٠: «لا تريدون رؤية طائفة تؤمن بنهاية العالم وهي تسيطر على قنبلة ذرية، وهذا هو الشيء الذي يحدث في إيران فعلياً» (مقابلة مع مجلة ذا أتلاتيك).
٢٠١٢: «إيران على بُعد أشهر قليلة من القدرة النووية».

٢٠١٢: «إيران ستصل قريباً خلال أشهر أو ربما أسابيع» إلى تخصيب كميات كافية من اليورانيوم لإنتاج قنبلتها الأولى» (خطابه الشهر بمرسم «القنبلة الكرتونية» في الجمعية العامة للأمم المتحدة).

٢٠١٥: «إذا تم تنفيذ الاتفاق النووي لإدارة باراك أوباما، فإن إيران ستكون على بُعد أسابيع فقط» من امتلاك يورانيوم مخصب يكفي لترسانة نووية كاملة» (ويطبعة الحال نُفذ الاتفاق ولم يحدث ذلك).

الوقف/ أفادت صحيفة «i Paper» البريطانية، في تقرير لها، إن قرار ترامب بخوض الحرب ضد إيران، جاء تماماً كبقية القرارات المصرية في حياته وفترة رئاسته. ولبيد اللحظة وارتجالياً، مفتقراً لأي تخطيط أو استراتيجية مسيقة؛ ورغم نجاح نتنياهو في التلاعب بعقله وتوجيهه، فإن المسؤولية الكاملة عن هذا الإخفاق الكارثي تقع عاتق ترامب شخصياً.

وذكرت الصحيفة في تقريرها: رما يعيش ترامب الآن حالة من الندم الشديد بسبب الحرب على إيران. فأستعار الوقود في الولايات المتحدة تقرب من أعلى مستوياتها التاريخية، ومعدلات تأييده وشعبيته هبطت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، في حين لا تزال نواقل النفط محتجزة ومحاصرة في مضيق هرمز، مما يضع الاقتصاد العالمي على شفا ركود حاد. وترامب بطبعه ليس بالشخص الذي يملك الشجاعة للاعتراف بأخطائه أو تحمل مسؤوليتها؛ فسخطه المعدلة من الشعار الشهير للرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان، والذي كان يضعه على مكتبه البيضاوي، قائلاً: «المسؤولية تنتهي هنا»، تحولت في قاموس ترامب إلى ما يشبه: «المسؤولية تقع على عاتق الآخرين، والجميع مذنبون باستثنائي أنا». ومع ذلك، فإن ترامب يملك هذه المرة سبباً وجيهاً ليوحيه جام غضبه نحو الشخص الذي جره إلى مستنقع هذه الحرب: رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو.

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد نشرت الشهر الماضي تفاصيل الاجتماع المصري الذي قبل فيه ترامب أطروحة نتنياهو ومبرراته لقصف إيران، حيث عُقد ذلك الاجتماع نحو مغالبيق غرفة العمليات بالبيت الأبيض بحضور كلا الرجلين وكبار مستشاريهم. وبحسب التقرير، فإن «نتنياهو قدّم عرضه بنبرة هادئة ورتيبة؛ لكنها كانت مفعمة بالثقة المطلقة». حيث زعم لترامب أن «برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية يمكن تدميره بالكامل غضون أسابيع قليلة، وأن الحكومة الإيرانية ستضعف إلى حدٍّ يعجزها عن إغلاق مضيق هرمز الحيوي، فضلاً عن افتقارها للقدرة على توجيه ضربات جادة لمصالح أمريكا وحلفائها في المنطقة». كما أدعى نتنياهو أن الهجوم العسكري سيهدد الطريق لجماعات المعارضة للإطاحة بالنظام، ويبدو أن هذا الادعاء تحديداً هو ما أغوى ترامب وأقنعه بالخطوة. في المقابل، قدّم روبرت غيبس أحد أبرز وجوه المؤسسة الدفاعية الأمريكية والذي شغل منصب وزير الدفاع في عهديات جمهورية ديمقراطية متعاقبة. تقيماً

خاص

من الصحافة الإيرانية

إجماع دولي وإقليمي على الاعتراف بالسيطرة الإيرانية على مضيق هرمز

جوان

رأى الكاتب الإيراني «مهرداد أصغريان» أن تثبيت النظام الإيراني الجديد في مضيق هرمز بات واقعاً عملياً مشهوداً تفرضه طهران باقتدار، وهو ما يعكسه الارتفاع الصعودي المتنامي لحركة عبور السفن والناقلات التجارية تحت الإشراف الكامل والمباشر للقوات البحرية الإيرانية، مستشهداً باعتراق مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق «جيك ساليغان» بأن السيطرة الكاملة على هذا الممر الاستراتيجي أصبحت قبضة الإيرانيين. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «جوان»، يوم الأحد ٣١ أيار/ مايو، أن محاولات الإدارة الأمريكية والتحذيرات الصادرة عن بحريتها بشأن وجود تهديدات عسكرية في المضيق، لا تعدو كونها تعبيراً عن التخبط والخوف من خسارة النفوذ، لاسيما بعد إعلان مقر خاتم الأنبياء (ع) المركزي بكل حزم أن كافة السفن التجارية وناقلات النفط ملزمة بشكل قطعي باتباع المسارات المحددة والحصول على التراخيص المسبقة من القوات البحرية الإيرانية لحرس الثورة الإسلامية، مع التحذير بأن أي تجاوز أو تدخل من القطع العسكرية الأمريكية سيجعلها هدفاً مباشراً للقوات المسلحة الإيرانية. وتابع الكاتب موضحاً أن هذا النظام الجديد قد حظي بقبول وإذعان واسع من قبل قوى أسيوية وإقليمية كبرى بادرت لتسيق العبور الآمن عبر القنوات الدبلوماسية والاتفاقيات الثنائية؛ حيث أمنت إيران ممر عبور آمن لناقلات النفط الصينية، وحصلت الهند على رخص لقطعها، وتلتها دول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية، واليابان، وماليزيا، والفلبين، فضلاً عن قبول سلطنة عمان الشريكة في إدارة مستقبل المضيق، وإقرار دولة قطر بمبدأ دفع الرسوم والضرائب المؤقتة لإيران. ولفت أصغريان إلى أن التناقض الصارخ في تصريحات المسؤولين الأمريكيين، بين ادعاء الرئيس الأمريكي رفع الحصار وتهديدات وزير حربه بشأن حرب جديدة، يعكس محاولة بالنسبة لتوظيف لغة التهديد بهدف انتزاع تنازلات في مسار المفاوضات السياسية، وهو ما أحبطته طهران بتأكيداتها واشتراطات لن تحي أي استسلام إيراني، وأن القوات المسلحة على أهبة الاستعداد لاستهداف القواعد الأمريكية في المنطقة فوراً وبشكل شامل في حال ارتكاب أي حماقة. واختتم الكاتب مقاله بالتأكيد على أن عهد الإملات الأمريكية قد ولى، وأن فرض السيادة البحرية الإيرانية في مضيق هرمز بقوة السلاح وإدارة التدفق التجاري باقتدار يمثل ضغطة تاريخية هدمت غطرسة واشنطن، وجعلتها مرغمة على مبادلة التراجع عن الضغوط مقابل الإنجازات العظيمة التي حققتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تراجع واشنطن أمام طهران يمهّد الطريق لرفع الحصار والتحضير لصلح مستدام

اقتصاد

اعتبر الكاتب الإيراني «نبي الله عشقي ثاني» أن الصراع الممتد بين طهران وواشنطن، والذي كان الكيان الصهيوني وما زال المحرك الأساسي والمستفيد الأول منه، قد أفرز معادلة قوة جديدة تجلت في مسار المفاوضات الجارية، وذلك بعد جولة من المواجهات التي استهدفت فيها المقاومة الإيرانية القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في المنطقة رداً على الاعتداءات التي طالت البنى التحتية والاقتصادية والتعليمية الإيرانية. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «اقتصاد» يوم الأحد ٣١ أيار/ مايو، أن الخطوة الإيرانية الشجاعة بإغلاق مضيق هرمز - شريان الطاقة العالمي - أدت إلى قفزة تاريخية في أسعار النفط والسلع عالمياً، مما شكّل ضغطاً دبلوماسياً وعسكرياً على إدارة الرئيس الأمريكي وحلفائها في المنطقة، الأمر الذي دفع قوى دولية وإقليمية للتدخل السريع لفتح قنوات دبلوماسية ووقف المواجهات المباشرة والبدء في سلسلة من المباحثات المكثفة. وتابع الكاتب مشيراً إلى أن جمهورية باكستان الإسلامية، نظراً لعالقاتها المتوازنة، قادت جهود الوساطة الرسمية من خلال استضافة الوفدين الإيراني والأميركي في إسلام آباد وتوفير الأجواء اللازمة لوقف التصعيد وصياغة مسودة تفاهم أولي، يعقبها استمرار المشاورات السياسية برعاية مجامع دولية ودول إقليمية في مقدمتها دولة قطر لتقريب وجهات النظر عبر جولات شاقة من المفاوضات. ولفت عشقي ثاني إلى أن التفاهم الحالي ينص في خطوته العريضة على إعادة فتح مضيق هرمز مقابل رفع الحصار البحري الأمريكي بالكامل عن إيران، مؤكداً أن استمرار في هذا المسار الإيجابي مشروط بتحقيق كامل المصالح الوطنية العليا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تشمل الرفع الشامل للقنوات المرفوضة، وإعادة الأموال الإيرانية المجمدة، وإنهاء التهديدات العسكرية الأمريكية، مع تحديد سقف زمني مدته ستة أشهر للوصول إلى سلام دائم. واختتم الكاتب بالتشديد على أنه رغم رصد بعض المناوشات والاشتبكات الميدانية المتقطعة التي تثير القلق، فإن مسار الأحداث يتجه نحو إرساء معادلة سلام حقيقية ترتكز على ثبات المداغين عن الوطن، معتبراً أن النص النهائي للاتفاق لا يزال قيد التمهيد الرسمي حتى يضمن حقوق إيران كاملة غير منقوصة.

حلفاء أميركا يرفضون الإملات التجارية مع أفول سلطة البيت الأبيض

اقتصاد

أكدت الكاتبة الإيرانية «نيلوفر أديب نيا» أن السياسة التجارية للولايات المتحدة في الولاية الثانية لدونالد ترامب دخلت مرحلة جديدة وملينة بالتحديات، مدفوعة بالقيود المتزايدة على الصلاحيات التنفيذية للبيت الأبيض؛ حيث واجهت قدرة الرئيس السابقة على فرض تعرفات جمركية متسارعة وواسعة النطاق. والتي كانت تستخدم دائماً كأداة ضغط ضد الحلفاء والمنافسين - جداراً قانونياً صلباً بعد صدور حكم تاريخي من المحكمة العليا الأمريكية يبطل «تعريفات يوم الحرية»، مما أدى عملياً إلى إضعاف أهم أدوات السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي. وأضافته الكاتبة، في مقال لها في صحيفة «دنيا اقتصاد»، يوم الأحد ٣١ أيار/ مايو، أن هذا التغيير في ميزان القوى بات مشهوداً في ردود الفعل العالمية الباردة تجاه تهديدات ترامب بفرض تعريفات بنسبة ٥٠٪ على أي دولة تتبع السلاح لإيران، وذلك مقارنة بالذعر الذي أحدثته سابقاً في أوروبا، مستشهدة بتقرير لصحيفة «فايننشال تايمز» يؤكد أن حكم المحكمة العليا يشكّل صرخة من قدرة ترامب على المناورة بموجب «قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية الصادر عام ١٩٧٧»، لاسيما بعد أن جمدت محكمة فدرالية حزمة التعريفات البديلة بنسبة ١٠٪ التي حاول فرضها. وتابعت الكاتبة موضحة أن الرئيس الأمريكي، المعروف منذ ثمانينيات القرن الماضي بلقب «رجل التعريفات»، يواجه اليوم صداماً حاداً داخل الكونغرس حتى من زملائه الجمهوريين القلقين من تبعات السياسة والاقتصادية الكارثية لسياساته، في وقت تشير فيه البيانات الاقتصادية إلى فشل هذه التعريفات في تقليص العجز التجاري الأمريكي الذي قفز إلى رقم قياسي بلغ ١/٢ تريليون دولار عام ٢٠٢٥، فضلاً عن تحميل المستهلكين والشركات الأمريكية ٩٠٪ من الأعباء المالية لهذه السياسة، وسط استياء شعبي واسع يعكسه رفض أكثر من ٦٠٪ من الأمريكيين لنهجه التجاري بالتزام مع اقتراب الانتخابات النصفية. ولفتت أديب نيا إلى أن فقدان الرئيس الأمريكي للصلاحيات الطارئة المطلقة أرغمه على الخضوع لآليات إدارية وبيروقراطية بطيئة ومعقدة تشمل التحقيقات المطولة وجلسات الاستماع الرسمية، مما جرده من ميزة السرعة والمفاجأة المعهودة في دبلوماسيته، ورغم محاولاته الالتفافية عبر التلويح بملف الأمن الوطني لفرض رسوم على سلع استراتيجية كالسيارات والرقائق الإلكترونية ضد الاتحاد الأوروبي، فإن المحللين يؤكدون بنهاية المطاف بنكسر استراتيجيته وتلقيه ضغطة قانونية وسياسية قيدت قدرته على فرض التعريفات الثقيلة (٣٥٪ - ٥٠٪) التي كان يبشرها كسلاح أساسي. واختتمت الكاتبة مقالها بالتأكيد على أن حكم المحكمة العليا لم يغير البنية القانونية للتجارة الأمريكية فحسب، بل ضرب الهوية السياسية للرئيس الأمريكي التي قامت على القرارات الأحادية والحاسمة، مشددة على أن الولايات المتحدة تدخل اليوم فصلاً جديداً من إعادة ضبط وتراجع قوتها في الاقتصاد العالمي، في وقت بدأت فيه القوى الدولية والإقليمية تعيد النظر في التزاماتها وتخفف من استجاباتها للمطالب والإملات التجارية الأمريكية بعد أن رأت علامات أفول سلطة واشنطن.

